

«يكفي» وهيئة المواصفات والمقاييس!

كان لحملة (يكفي) والتي نفذتها إدارات المرور في المملكة نتائجها الإيجابية فقد حققت (يكفي) وفيات بسبب السرعة وحوادث السير، (يكفي) إصابات وعياً مرورياً لدى المواطن والمقيم حيث تقول الإحصائيات إن أكثر من (٤٠ في المائة) من نزلاء المستشفيات بسبب حوادث السير!

يكفي سرعة.. يكفي تهور.. يكفي مخالفات مرورية، إن هذه الحملة لا تكفي أن تكون وقتية ولا إلى أمد قريب أو بعيد، بل يجب أن تكون مستمرة وثقافة أصيلة في الإدارة العامة للمرور ولدى رجال المرور، وثقافة اجتماعية في كل فرد في المجتمع، كما لا تكفي إلا تشمل التفحيط!

إن الواجب الإصلي على إدارة المرور أن تحكم السير في الطريق وأي مخالف يعاقب بحسب النصوص النظامية، ولذلك يجب أن تستمر وتستمر حتى تكون طرقاتنا على المستوى المطلوب.

ولقد أوضحت لنا هذه الحملة المباركة مع شكرنا لجميع القائمين عليها أن إيجاد ثقافة عدم السرعة ممكن؛ بل ويمكن جداً إذا وجد العمل والاستمرار لتحقيق الهدف.

لكن تساؤلي هنا هو أين هيئة المواصفات والمقاييس السعودية من هذه الحملة؟

لقد صدر نظام الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بالمرسوم الملكي الكريم (م/ ١٠) وتاريخ ٣/ ٣/ ١٣٩٢م، ونص فيه على أن تختص الهيئة بما يلي:

١- وضع واعتماد نصوص المواصفات القياسية الوطنية المتعلقة بالقياس والمعايرة والرموز وتعريف المنتجات والسلع وغيرها.

ب- نشر هذه المواصفات.

ج- نشر التوعية اللازمة بشأن التوصيف والتوحيد القياسي وتنسيق الأعمال المتعلقة بالمقاييس والمواصفات في المملكة العربية السعودية.

كما نص النظام صراحة أن على الوزارة والدوائر المستقلة والمؤسسات الحكومية التقيد بالمواصفات القياسية الوطنية الإلزامية في مشترياتهما وجميع أعمالهما.

الحديث عن الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس ذو شجون، ولكن سنقتصر في موضوع حديثنا على حملة «يكفي» التي قام ويقوم بها المرور مكافحة للسرعة القاتلة.

لنسال هيئة المواصفات والمقاييس ألم تفسحوا للسيارات التي سرعتها تزيد على ١٢٠ كم في الساعة، لأن ١٢٠ كم هي السرعة القصوى في جميع طرقات المملكة السريعة؟

وليس ذلك فحسب ألم يفسح للسيارات التي تتجاوز سرعتها ١٨٠ كم في الساعة، والتي تتجاوز ٢٢٠ كم والتي تتجاوز ٢٤٠ كم في الساعة و ٢٢٠ كم في الساعة.

أين سيسير هؤلاء أو أين سيطيرون، أليس طرقتنا هي التي تحكمها السرعة القصوى المحددة ب ١٢٠ كم في الساعة؟

إذا كيف ازدان الزجاج الأمامي لهذه السيارات يختم هيئة المواصفات والمقاييس السعودية وأنه مطابق لها، ألم تسمع هيئة المواصفات بإحصائيات الموت التي أوضحتها مشكورة إدارة المرور؟!

هل حركة متابعة متطلبات المجتمع بطيئة إلى هذا الحد؟!

وهناك نواح فنية هل هذه السيارات التي تتجاوز سرعتها ٢٢٠ كم في الساعة، لديها المواصفات اللازمة، إذا افترضنا أن ذلك ممكناً.

هل نطلب من إدارة المرور أن تطلب من هيئة المواصفات والمقاييس أم نطلب من مجلس الشورى التدخل لوقف هذا النزيف المتكرر في شوارعنا وعلى طرقتنا السريعة؟ أم نطلب مباشرة من هيئة المواصفات والمقاييس أن تشارك المجتمع لإنجاح حملة «يكفي» يكفي موتاً، يكفي حوادث، يكفي إصابات، يكفي إعاقات بسبب السرعة.

أختم كلامي عبر هذه الصفحة بطلب إلى الإخوة الزملاء الكرام في الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس أن يتداركوا السيارات القادمة وذلك بمنع السيارات التي تزيد سرعتها على ١٢٠ كم في الساعة، فإن ما أجازته هيئة المواصفات والمقاييس (يكفي)!



د. محمد عبد العزيز الجبراء*

* خبير نظامي في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء
عضو هيئة التدريس بالتعاون قسم القانون جامعة الملك سعود
drmagarba@hotmail.com